.

**مذكرة إخبارية حول الوضعية الاقتصادية**

**خلال الفصل الثاني من سنة 2016**

**أظهرت نتائج الحسابات الوطنية خلال الفصل الثاني من سنة 2016 انخفاضا قويا في وتيرة نمو الاقتصاد الوطني الذي سجل نسبة نمو بلغت 0,5% عوض 4,2% خلال نفس الفترة من سنة 2015. ويعزى ذلك إلى تراجع النشاط الفلاحي و إلى النمو المتواضع للأنشطة غير الفلاحية. وقد سجل المستوى العام للأسعار تباطؤا في وتيرة نموه في حين ارتفعت الحاجة إلى تمويل الاقتصاد.**

**نمو اقتصادي مدعم بأنشطة الخدمات**

سجلت **القيمة المضافة للقطاع الاولي** بالحجم، مصححة من التغيرات الموسمية، تراجعا بنسبة 10,2% في الفصل الثاني من سنة 2016 بعد نمو مهم قدره14% خلال نفس الفصل من السنة الماضية. ويعزى هذا، إلى انخفاض القيمة المضافة لأنشطة القطاع الفلاحي بنسبة 10,9% عوض ارتفاع نسبته 14,7% سنة من قبل، وإلى انخفاض القيمة المضافة للصيد البحري بنسبة 2% عوض ارتفاع بنسبة 6,7%.

ومن جهتها، عرفت وتيرة نمو **القيمة المضافة للقطاع الثانوي** تراجعا ملموسا منتقلة من 2,2% خلال الفصل الثاني من السنة الماضية إلى1,1%. ويرجع هذا، إلى ارتفاع نمو القيم المضافة لأنشطة:

* الصناعات التحويلية بنسبة 1,9% عوض 4%؛
* البناء والأشغال العمومية بنسبة 0,9% عوض انخفاض بنسبة 0,1%؛

وإلى انخفاض نمو أنشطة:

* الصناعة الاستخراجية بنسبة 1,2% عوض انخفاض بنسبة 6,2%؛
* الماء والكهرباء بنسبة 1,8% عوض ارتفاع بنسبة 4,8%.

في حين سجلت **القيمة المضافة للقطاع الثالثي**  نموا بنسبة1,7% عوض 0,8% خلال الفصل الثاني من السنة الماضية. وجدير بالذكر أنه باستثناء الفنادق والمطاعم التي تراجعت قيمتها المضافة بنسبة 2%، عرفت جميع مكونات هذا القطاع نموا إيجابيا:

* البريد والمواصلات 4% عوض 3,2%؛
* التجارة 3,1% عوض 0,9%؛
* الخدمات المقدمة للأسر والمقاولات 2,3% مقابل 2,8%؛
* الخدمات المقدمة من طرف الإدارات العمومية والضمان الاجتماعي 1,7% مقابل 0,6%؛
* خدمات التعليم، الصحة والعمل الاجتماعي 0,7% مقابل 0,5%؛
* النقل 0,3% بدل 1,9%.

وهكذا، سجلت **القيمة المضافة الاجمالية** المحققة من طرف مجموع الأنشطة الاقتصاديةانخفاضا نسبته 0,2% عوض ارتفاعا بنسبة 2,9% خلال الفصل الثاني من سنة 2015.

في المجمل، واعتبارا لارتفاع الضرائب على المنتوجات صافية من الاعانات بنسبة 6,6% عوض 15,6% حقق **الناتج الداخلي الإجمالي** بالحجم خلال الفصل الثاني من سنة 2016 نموا نسبته 0,5% عوض 4,2% السنة الماضية.

 و بالأسعار الجارية، عرف الناتج الداخلي الإجمالينموا بلغ 2,1% بدل 6,2% سنة من قبل، مما نتج عنه زيادة في **المستوى العام للأسعار** بنسبة 1,6% عوض 2%.

**استعمالات الناتج الداخلي الإجمالي**

**طلب داخلي في ارتفاع**

ارتفع **الطلب الداخلي** بنسبة 2,5% خلال الفصل الثاني من سنة 2016 عوض 1,5% في نفس الفترة من سنة 2015 مساهما في النمو ب 2,7 نقطة عوض 1,7 نقطة. في هذا الاطار، ارتفعت **نفقات الاستهلاك النهائي للأسر** بنسبة 2,2% بدل 1,8% مساهمة في النمو ب 1,3 نقطة مقابل 1,1 نقطة. ومن جهتها سجلت نفقات **الاستهلاك النهائي للإدارات العمومية**، ارتفاعا نسبته 0,8% عوض 2,3% مساهمة بذلك في النمو ب 0,2 نقطة عوض 0,5 نقطة. كما عرف **إجمالي** **الاستثمار** )إجمالي تكوين رأس المال الثابت وتغير المخزون( ارتفاعا بلغ 3,9% مقابل 0,4% في نفس الفترة من السنة الماضية مساهما في النمو ب 1,2 نقطة بدل 0,1 نقطة.

**مساهمة سلبية للمبادلات الخارجية**

سجلت المبادلات الخارجية للسلع والخدمات مساهمة سلبية في النمو بلغت 2٫2 نقطة مقابل مساهمة إيجابية ب 2٫5 نقطة خلال نفس الفترة من السنة الماضية. حيث عرفت صادرات السلع والخدمات ارتفاعا نسبته 4٫6% خلال الفصل الثاني من سنة 2016 عوض 5٫1% سنة من قبل. بينما سجلت الواردات ارتفاعا ملموسا بنسبة 8٫7% عوض انخفاض بنسبة 1٫5%.

 **ارتفاع الحاجة إلى تمويل الاقتصاد**

مع ارتفاع الناتج الداخلي الإجمالي بالأسعار الجارية بنسبة 2,1% مقابل 6,2% وزيادة صافي الدخول المقبوضة من بقية العالم بنسبة 8,7% مقابل انخفاض بنسبة 29,9%، عرف إجمالي الدخل الوطني المتاح تطورا نسبته 2,5% بدل 3,5% خلال الفصل الثاني من سنة 2015.

وأمام ارتفاع الاستهلاك النهائي بالأسعار الجارية بنسبة 3,9% مقابل 1,9% السنة الماضية، استقر الادخار الوطني في 28,7% من الناتج الداخلي الإجمالي عوض 29,1%.

كما مثل إجمالي الاستثمار 33,3% من الناتج الداخلي الإجمالي عوض 32% في نفس الفترة من السنة الماضية، ونتيجة لذلك عرفت الحاجة إلى تمويل الاقتصاد ارتفاعا ملحوظا منتقلة من 2,9% إلى 4,6% من الناتج الداخلي الإجمالي.

وتوجد رفقته الجداول المتعلقة بنتائج الحسابات الوطنية للفصل الثاني من سنة 2016:

